تاريخ التعليم الثانوي الأكاديمي في السودان

(١٩٥٦-١٩٩٦م)

أ.د. عمر بشارة أحمد بشارة
أستاذ: جامعة دنقلا

د. مكاوي علي أحمد خاطر
أستاذ مشارك: جامعة دنقلا

المستخلص

هدفت الدراسة إلى التعرف على تطور التعليم الثانوي الأكاديمي في السودان خلال الفترة ١٩٥٦ حتى ١٩٩٦م، ويتبع الباحثان المنهج الوصفي التاريخي التحليلي لتتبّع تطور هذا النوع من التعليم الذي يشكل شريحة كبيرة من التعليم الثانوي في السودان إذ تبلغ مدارسه وفق إحصاء عام ١٩٩٦م: ٩٢٧ مدرسة أكاديمية مقابل ٩١ مدرسة غير أكاديمية، أي نسبة ٩٠٪ إلى ١٠٪. قسمت الدراسة إلى مقدمة وتشمل مدخل تعريفي ولمحة موجزة عن نشأة التعليم الثانوي الأكاديمي في السودان. وثلاثة مباحث. يتناول المبحث الأول الفترة من ١٩٥٦ إلى ١٩٧٠م، بينما يتناول المبحث الثاني. الفترة من ١٩٧٠ إلى ١٩٩٠م.أما المبحث الثالث فيتناول الفترة من ١٩٩٠ إلى ١٩٩٦م. حيث يتم ابراز تطور وبنية التعليم الثانوي الأكاديمي وتأثره بهذه التغيرات وذلك من حيث: الفلسفة والأهداف، الهيكل والبنية، المؤسسات والعمليات وتشمل: نظم القبول، المناهج، تدريب المعلمين، التقويم ونظم الامتحانات ومنح الشهادات والادارة والتمويل. وختمت الدراسة بخلاصة وتوصيات.

الكلمات المفتاحية: التعليم، التعليم الثانوي، التعليم الأكاديمي

ABSTRACT

The study aimed to know the development of the academic secondary education in Sudan during the period: 1956-1996. The researchers used the historical and the descriptive analytic methodology to follow the development of this type of education which represents the greatest part of the secondary education in Sudan. According to the statistical Survey of 1996 the number of academic schools were 927, whereas non- academic schools were only 91, that is with a percentage of 90% against 10%. The study starts with an introductory definition of secondary education and a historical background of the beginning of the secondary education in Sudan. The

research also includes three parts: The first one tackles the period: 1956- 1970, whereas the second part deals with period:1970- 1990, and the last one covers the period: 1990-1996. The development and structure of academic secondary education and its impact and changes are highlighted in terms of: philosophy, objectives, structure, institutions and processes, including: admission systems, curricula, teacher training, evaluation and examination systems, awarding certificates, administration and financing. The study ended with a conclusion and recommendations.

مقدمة

مدخل تعريفي:

تطلق تسمية التعليم الثانوي على "مرحلة التعليم الواقعة بين التعليم الابتدائي والتعليم العالي" وتطلق تسمية "المدارس الثانوية على المؤسسات التي تمنح هذا النوع من التعليم (بوتكونجاك ، ١٩٨٦م ، ص ٣٢٩)

وهنالك ثلاثة أنواع أساسية من التعليم الثانوي في بلدان العالم وهي:

(١) التعليم الثانوي الأكاديمي أو العام.

(٢) التعليم الثانوي التقني أو الفني.

(٣) التعليم الثانوي المهني.

ويُعتبر التعليم الثانوي الأكاديمي بصورة رئيسية طريقاً للتعليم العالي وهو لا يمثل الصيغة الأعرض للتعليم الثانوي في معظم بلدان العالم. وتقسم إلى انسانيات وعلوم ثم ثانية إلى عدة تخصصات. وتتم جميع صيغ التعليم الاكاديمي بأن يدرس التلاميذ الفروع المعرفية الاساسية دون أي اهتمام مهني وذلك لأن دراستهم تصمم اساساً لأعدادهم للتعليم في المستوى العالي للجامعة تكاد تكون معدومة (محمد الحسن احمد ١٩٦٢، ص) وذلك لأن الشهادة الثانوية التي تؤهل للتعليم الجامعي تضع اعتباراً أكبر للتلاميذ الذين يدرسون مواداً أكاديمية.

نشأة التعليم الثانوي في السودان:

كانت كلية غردون التذكارية (جامعة الخرطوم حالياً) أول معهد ثانوي في السودان حيث افتتح فيها قسم ثانوي صغير في ١٩٠٤ وفي عام ١٩٢٤ اصبحت الكلية مدرسة ثانوية بحته بعد انفصال الاقسام الصناعية والابتدائية واغلاق الكلية الحربية. وكانت بالكلية منهج على قسمين: سنتين دراسة عامة ثم تدريباً مهنياً في السنتين الاخيرتين تؤهل لوظائف المستقبل كالهندسة والمحاسبة والمساحة والعمل المكتبي وغيرها.

وفي عام ١٩٣٧ قدمت لجنة ديلاوير التعليمية للسودان فاوصت الحكومة بالتوسع في قاعدة الهرم التعليمي بالبلاد وزيادة المدارس الأولية والوسطى. وتم رفع السنتين الاخيرتين المخصصتين للتدريب المهني في الثانوي إلى مدارس عليا تكون نواة لجامعة المستقبل. أما التعليم الثانوي فاصبح كله عاماً على مدى سنواته الأربع: أي أصبح تعليماً أكاديمياً بحتاً على أن ينتهي بمنح شهادة تؤدي إلى الوصول إلى مدارس عُليا. وبالفعل ادخلت شهادة كمبردج لأول مرة في عام ١٩٣٨ (محمد عمر بشير، ١٩٨٣م ، ص٢٦٣.)

وفي ذات السنة قام مؤتمر الخريجين كبداية لحركة قومية نادت بنشر التعليم وجمعت التبرعات وقامت عدة مدارس اهمها مدرسة المؤتمر ووادي سيدنا وحنتوب ورمبيك وقامت أول مدرسة ثانوية للبنات في ١٩٤٥ وعندما جاءت اللجنة الدولية في عام ١٩٥٥ للسودان للبحث في قضايا التعليم الثانوي كانت هناك ٩ مدارس حكومية. ٨ منها أكاديمية وواحدة صناعية وواحدة للبنات. وكانت هناك ٩مدارس أهلية وأجنبية. وكان عدد الطلاب ١٥٦٠ منهم ٢٣١١ في المدارس الحكومية و٢٢٧٩ في المدارس غير الحكومي (حكومة السودان، تقرير اللجنة الدولية ، ١٩٥٥) .

المرحلة الاولى

الفترة: ١٩٥٦ -١٩٧٠م

خلال هذه الفترة والتي بدأت بنيل البلاد الاستقلال مرت على البلاد ثلاث حكومات وهي: الديمقراطية الليبرالية ١٩٥٦ إلى ١٩٥٨

ثم الحكم العسكري الأول: ١٩٥٨ إلى ١٩٦٤ ثم الديمقراطية الليبرالية ثانية: ١٩٦٤ إلى ١٩٦٩. حيث عاد الحكم العسكري ثانية. ولم يشهد نظام التعليم وهيكله تغييراً يذكر سوى البدء في التعريب منذ عام ١٩٥٦.

الفلسفة والأهداف:

الأهداف التربوية على اختلاف أنواعها ومستوياتها في أي مجتمع كانت تعكس تصوره مباشرة ملامح وخصائص ذلك المجتمع سياسياً وإقتصادياً وإجتماعياً وهذا ينطبق بطبيعة الحال على السودان.

وقد أخذت أهداف التربية السودانية في التبلور إبان الحكم الثنائي ١٨٩٨ -١٩٥٦ وقد نبعت من فلسفة الحكم آنذاك حينما أعلن السير جيمس كري اهدافه التعليمية والتي تلخصت في: خلق طبقة من الصناع المهرة وتدريب موظفين في وظائف الإدارة ونشر قدر من التعليم لفهم سياسة الحكم (بشير، ١٩٨٣، ص ٦٩ .)

ومن هنا كان هدف المستعمر تضييق التعليم الثانوي وجعله تعليم فوق أولى ذي صبغة مهنية وكان من خلال كلية غردون. ولم يطرأ أي تغيير في أهداف التربية الرئيسية إلا بعد الحرب العالمية الثانية حيث زاد الشعور الوطني.

وفي ١٩٥٥ استدعت لجنة دولية لمناقشة قضايا التعليم وخاصة الثانوي حيث راجعت الاهداف ولخصتها في:

محاربة الفقر ورفع مستوى المعيشة، استقلال الموارد المتاحة، سودنة الوظائف وتحقيق الوحدة الوطنية وسد الفجوات الاجتماعية (حكومة السودان ، تقرير اللجنه ، ١٩٥٥ م .)

بعد ذلك جاءت لجنة عقراوي ١٩٥٨ ولجنة عبد الحميد كاظم ١٩٦٠ واللتين لخصتا اهداف التعليم في"خلق مواطن سليم العقل والجسم. خلق جيل من الشباب متماسك الشخصية حريص على تراثه القومي وعلى ثقافته الدينية فخوراً ببلاده. لا يحتقر العمل اليدوي أو الزراعي يتولى قيادة

مواطنيه قيادة رشيدة في مجال الفكر والعمل والمستقبل نقل التراث القومي للأجيال القادمة (وزارة المعارف ، التخطيط الجديد للتعليم في السودان ، ١٩٩١ م ، ص ١، ٥، ٧ .)

ويرى الباحثان أنه لم تكن هناك أهداف واضحة في هذه الفترة بل كانت هناك أهداف عامة في جوهرها ومضمونها وليست هناك اهداف مرحلية تفصيلية يمكن تنفيذها على الواقع ولم تظهر أهداف مرحلية منفصلة إلاّ بعد عام ١٩٧٠.

الهيكل والبنية:

سار هيكل التعليم بعد الاستقلال على ذات الخط الذي وضعه المستعمر. إذ كان السلم التعليمي (٤+٤+٤) حيث أن المرحلة الثانوية مدتها أربعة سنوات تأتي بعد مرحلتين أولية مدتها أربع سنوات يختار منهم الصفوة بعد امتحان لمواصلة تعليم أوسط مدته أربعة سنوات ثم يعقد إمتحان تصفية آخر يختار منه صفوة الصفوة للدخول للمدرسة الثانوية الأكاديمية.

وفي ١٩٥٨/١١/٢٢ كونت لجنة برئاسة الخبير عقراوي للنظر في وضع خطة جديدة للتعلم في السودان ثم استقدمت لجنة أخرى في نوفمبر ١٩٦٠ برئاسة الخبير عبد الحميد كاظم ليراجع مقترحات عقراوي وقد خلصت المقترحات إلى قيام سلم تعليمي جديد يستبدل السلم القائم بآخر يتكون من مرحلة ابتدائية من ست سنوات وثانوي عام من أربعة سنوات. ثم ثانوي عالي من أربعة سنوات أيضاً. ومرحلة الثانوي العالي تتم في مرحلتين مرحلة الثانوية العادية **(Ordinary level)** ومرحلة الشهادة الثانوية العالية للناجحين في الشهادة الثانوية العادية وذلك على نظام الفصل السادس في المدارس الثانوية الأكاديمية **(Grammar School)** في المملكة المتحدة (وزارة المعارف، المصدر نفسه ،ص٨ـــ ١٠ .) وعلى هذا تكون مدة التعليم ١٣ سنة يخصص العام الأخير للدراسات المؤدية للحصول على الشهادة العالية (والتي تؤدي إلى الجامعة. وفي هذه المرحلة العالية يبدأ التخصص في الثانوي الأكاديمي أو الصناعي أو المهني.

ولم تنقد هذه الفكرة إلا في مطلع السبعينات حيث أجريت فيها تعديلات بعد حكومة مايو.

ارتفع عدد المدارس الاكاديمية للبنين من ٧ في ١٩٥٥ إلى ١٢ مدرسة في ١٩٥٩/٥٨ والاكاديمية بنات من واحدة إلى ثلاث.. والفنية إلى ٦ أما في ١٩٦٩/٦٨ فقد وصلت عدد المدارس الأكاديمية للبنين إلى ٣٢ مدرسة، والبنات ١٠ مدارس والمدارس الفنية ١٠مدارس. ويلاحظ ارتفاع في عدد المدارس الاكاديمية مقابل غير الاكاديمية وارتفاع عدد مدارس البنين مقابل البنات، ويلاحظ عزوف الآباء عن ارسال بناتهن إلى المدارس الثانوية.

المؤسسات والعمليات:

شروط القبول:

يتم قبول الطلاب المميزين لهذه المرحلة فقد كان معهد بخت الرضا يضع امتحان مسابقة لجميع طلبة السنة الرابعة الوسطى يقصد اختيار زبدة التلاميذ للمدارس الثانوية. ويشترط أن لا تزيد سن الطالب عن ١٦ سنة وكان هناك تساهل بالنسبة للبنات (وزارة المعارف ، دليل التربية والتعليم ، ١٩٥٨ م ص ١.) ،

المناهج:

كانت المناهج المقررة في المرحلة الثانوية باللغة الانجليزية وهي ذات المناهج التي وضعها المستعمر، وقد أوصت اللجنة الدولية في ١٩٥٥ بضرورة التدريس باللغة العربية وكذلك أوصت بالتعريب لجنتا عقراوي والكاظم. وبعد ثورة ١٩٦٤ أصبح التعريب مطلباً قومياً نبدأ العمل فيه بتكوين لجان من اساتذة التربية والمدارس الثانوية ومعهد المعلمين العالي ولم يشمل التعريب في هذه المرحلة تعديل المناهج بل اكتفت لجان التعريب بنقل محتوى المنهج من اللغة الانجليزية إلى العربية وانشئ قسم للمناهج في رئاسة الوزارة في ١٩٦٧ وقد اكتمل التعريب في ١٩٦٨ ولم يعدل إلا في منهج التاريخ حيث اضيف تاريخ السودان وتاريخ الشرق الاوسط وتاريخ افريقيا اضافة إلى التربية الوطنية (وزارة التربية والتعليم ، التقرير السنوى لوحدات التخطيط والمناهج للعام ١٩٦٧ ـــ١٩٦٨ م .)

تدريب المعلمين:

في البداية استعانت الوزارة بالأجانب في التدريس ثمَّ بدأت في ارسال السودانيين للتدريب في الخارج. كما كان تدرب بعض خريجي الجامعات لمدة عام في التربية وطرق التدريس ببخت الرضا. وفي عام ١ ٩٦١ أنشأ المعهد العالي لتدريب معلمي ومعلمات المرحلة الثانوية بإشراف منظمة اليونسكو(وزارة المعارف ، التخطيط الجديد ،١٩٩١م ص١٨ ـ ١٩) .

الامتحانات ومنح الشهادات:

الوسيلة الوحيدة للتقديم في السودان للانتقال من صف لآخر أو مرحلة لأخرى هي الامتحانات ونجد أن اللجنة الدولية هاجمت نظام الامتحانات " فكل تلميذ يلتحق بالمدارس الثانوية إنما يجعل كل همه اجتياز الامتحان ثم الالتحاق بالجامعة بعد تخرجه في المدرسة الثانوية ويصبح عمل المدرسة كلها واقعاً تحت سيطرة الامتحانات (حكومة السودان ،اللجنة الدولية ، ١٩٥٥م ، ص ٤) .

أما الشهادة الثانوية فقد اعتمدت على امتحانات كامبردج منذ ١٩٣٨ وبعد الاستقلال جاء قانون امتحانات السودان في ١٩٦٢ واستمر التعاون مع كامبردج ولم ينقطع إلاّ في ١٩٦٩ حيث تولت لجنة امتحانات السودان الأمر، وكانت الشهادة تظهر في شكل تقديرات رقمية (١،٢) ممتاز، (٣، ٤، ٥، ٦) جيد، (٧، ٨) نجاح و (٩ رسوب ويتحصل الناجحون على شهادة من الدرجة الأولى أو الثانية (عبد الله كريم الدين، القياس والتقويم والاختبارات ، ١٩٨٦ م .)

الإدارة والتمويل:

بدأ نظام التعليم الحديث مع الحكم الثنائي عندما انشئت مصلحة المعارف التي نمت إلى أن اصبحت وزارة المعارف في ١٩٤٨ واخذت في التطور بعد الاستقلال وكانت الإدارة التربوية تتكون من وكيل له نائب ومساعدين خمسة احدهم مساعد الوكيل للتعليم الثانوي وهو المشرف على المدارس الثانوية وكانت تتبع رأساً لوزارة المعارف حيث كان الأشراف مركزياً (وزارة التربية تقرير عن واقع التنظيم الاداري في السودان ،١٩٧٦م) وكانت الادارة في المدرسة تتكون من المدير (الناظر) والوكيل ورؤساء الشعب ومرشدي الفصول.

أما بالنسبة للتمويل فقد كانت تقوم به الحكومة وكانت له مصادر داخلية وخارجية. كما كانت هناك مدارس أهلية وشعبية معانة وغير معانة اضافة إلى المدارس الاجنبية وكان عددها حسب إحصاء ١٩٥٨ تسعة عشرة مدرسة أهلية وأجنبية.

وكانت تفرض رسوم دراسية على الطلاب ففي عام ١٩٥٨ كان الطالب الخارجي يدفع ٢٠ جنيه سنوياً ويدفع الطالب الداخلي ٣٠جنيه، أما الاثرياء فكانوا يدفعون ٦٠ جنيه سنوياً (وزارة المعارف ، دليل التربية والتعليم ، ١٩٥٨ م.)

أما التكلفة الحقيقية فكانت حسب الجدول التالي:

تكلفة الطالب الواحد على الدولة (المصدر نفسه).

نوع التلميذ	داخلي	خارجي
ثانوي أكاديمي بنين	١٧٢ جنيه	١٠٨ جنيه
ثانوي أكاديمي بنات	١٥٧ جنيه	١٠٨ جنيه

المرحلة الثانية

الفترة: ١٩٧٠ ــ ١٩٩٠م

بعد مجيء حكومة مايو العسكرية في ١٩٦٩ حدثت تغيرات كبيرة في نظام التعليم وفلسفته وهيكله ومناهجه وتعد هذه أهم فترة لما شملته من تغيرات وتعديلات كبيرة كذلك تشمل هذه الفترة الديمقراطية الليبرالية التالية والتي قدرت من ١٩٨٥ حتى ١٩٨٩ حيث جاء الحكم العسكري الثالث (الانقاذ).

الفلسفة والأهداف:

نبعت فلسفة التربية السودانية في بداية هذه المرحلة في فلسفة مايو الاشتراكية ورغم أن

الاهداف يكتنفها الكثير من القصور إلا أنها كان شاملة وأكثر تحديداً من ذي قبل. وأكدت هذه الأهداف على أن (التعليم استثمار وليس خطة تقدم للمجتمع) (محي الدين صابر، السياسة التعليمية الجديدة ، ١٩٧٠ م ،ص ٧ .)

وإذا نظرنا إلى الأهداف العامة نجد ربط النشء بتاريخ الوطن وتراثه وامنه وتثبيت الوحدة الوطنية وغرس التنمية وروح التسامح والمساواة وتقدير الواجبات وحقوق المواطنة وترسيخ مفاهيم العمل والاشتراكية والتعاون والعمل الجماعي (المصدر نفسه ، ص ٨ .)

أما الأهداف الخاصة بالمرحلة الثانوية الاكاديمية فيمكن أن نجملها فيما يلي:

بما أن هذه المرحلة تمثل مرحلة متميزة من مراحل النمو.

بداية الشباب والنضج وتفتح القدرات لذا فلابد من:

١. تحقيق النمو المتكامل للطلاب في طور الشباب والنضج.

٢. تنشئة جيل مؤمن بالله مخلص للوطن ومؤمن بقضايا التحرر.

٣. الاعداد العسكري للمساهمة في الدفاع عن الوطن.

٤. تنمية التفكير العلمي لدا الطلاب وروح البحث والتجريب والاطلاع المفيد وتزويدهم بألوان الثقافة العامة والدراسات الخاصة من العلوم والآداب والفنون والمهارات العلمية بما يمكن الطلاب في التعليم الاكاديمي في متابعة الدراسة بالتعليم العالي.

٥. اثراء رصيد الطلاب من اللغة العربية والقيم الدينية وتدريس للغة اجنبية لربطهم بالعالم من حولهم (ابراهيم نور، اهداف التربية والتعليم في السودان، ١٩٧٣ م ص ٣ــ٨).

ورغم التغييرات التي طرأت سياسياً واقتصادياً واجتماعياً ورغم واقع التعليم فإن الأهداف التي وجدت للمدرسة الثانوية في بداية السبعينات هي ذات الأهداف المستمرة حتى نهاية هذه المرحلة وهى أهداف براقة لم يحقق منها الا اليسير. ولا يرى الباحثان اختلافات في الاهداف التي وضعت على فترات متعددة إلا في استخدام مفردات بذات المعنى.

الهيكل والبنية:

ظلَّ السلم التعليمي (٤+٤+٤) كما هو رغم التوصيات العديدة بتعديله وبعد حكومة مايو ١٩٦٩ عقد أول مؤتمر لمناقشة قضايا التعليم بالبلاد كان من أهم نتائجه السلم التعليمي الجديد (الشكل – ٣) والذي يبدأ بمرحلة ابتدائية ست سنوات، وثانوية عامة ثلاث سنوات، ثم ثانوية عليا لمدة ثلاث سنوات أيضاً وهي نوعين أحدهما يمثل الثانوي الاكاديمي والآخر الفني. أما الثانوي الاكاديمي فمدته ثلاث سنوات. سنة واحدة دراسة عامة وسنتان متخصصتان حيث ادخل منذ ذلك الحين ولأول مرة نظام التشعيب في المرحلة الثانوية حيث صارت هناك شعبة علمية وتضم قسمي الرياضيات والأحياء وهنالك شعبة أدبية تشمل المواد الاجتماعية والانسانية وكان ذلك يوم ١٩٧٠/٢/٢٤.

ويرى محي الدين صابر إن هذا التشعيب في الدراسات يؤدي تلقائياً إلى تركيز الشهادة السودانية وتركيز المستوى العلمي ويخفض تكلفة التعليم الجامعي بإلغاء السنة الاعدادية (محي الدين صابر، ١٩٧٠ م ص ٩) .

أما في عام ١٩٧٦ فقد كونت لجان المسح التربوي وكانت أهم توصياته: استمرار الهرم التعليمي الحالي والتوسع في التعليم الثانوي العالي وذلك بقبول ٥٠٪ ممن يكملون الثانوي العام.

واقترح المسح التربوي البدء في تجربة المدرسة الشاملة وهى ليست تجربة جديدة. فقد كان هناك اقتراح بفكرة مدرسة متعددة التخصصات والدراسات ضمن توصيات مؤتمر استراتيجية التربية في ١٩٧٣ (وزارة التربية ، مؤتمر استراتيجية التربية، ١٩٧٣ م ، ص١٧.)

وقد اقترح المسح التربوي أن تكون المدرسة الشاملة أو المتعددة المساقات بأحد الأسلوبين الآتيين:

الأول: أن تجمع التخصصات المهنية التي تتوفر في المدارس الحالية في مؤسسة واحدة إما بصورة شاملة أو بأحد الأنماط التالية:

(أ) زراعة – تجارة – تربية معلمين.

(ب) صناعة – تجارة – تربية.

(ج) تجارة – اقتصاد منزلي- تربية معلمين.

(د) تجارة – اقتصاد منزلي – تربية.

أما الأسلوب الثاني: فهو لا يعتبر المساق التطبيقي مختلفاً عن المساق النظري وتقوم المدرسة على منهج متكامل تعتمد فيه المساقات بالصورة الآتية:

(أ) مساقات المهن الاجتماعية والاقتصادية.

(ب) مساق المهن البيولوجية.

(ج) مساق المهن الفنية.

ويكون كل مساق هو الاساس في التوجيه للمهن التي تحتاج اليها سوق العمل. كما يكون الأساس للدراسة الجامعية التخصصية (و زارة التربية، مشروع المسح التربوي (تقرير لجنة المحتوى التربوي)، ١٩٧٦ م).

وكل هذه الاقتراحات لم تر النور لصعوبة تنفيذها وتوفر الامكانات لها. وظلَّ التوسع في التعليم الثانوي الاكاديمي مستمراً على حساب الفني والمهني... وظل الاهتمام أكثر بالمجال الاكاديمي وقفز

عدد المدارس الاكاديمية من ٦٠ في ١٩٧٠ إلى ٥١٥ مدرسة في ١٩٨٩ مقابل ١١ مدرسة فنية في ١٩٧٠ و ٦٣ في ١٩٨٩(وزارة التربية ، كتيبات الاحصاء ١٩٧٠ ــ١٩٨٠.) وذلك عكس الخطط التي وضعت. حيث نجد أنه في عام ١٩٨٨ كان التخطيط يهدف إلى: (الاتجاه نحو التعليم الفني لتكون النسبة ١٥٪ للتعليم الاكاديمي بدلاً من ٨٥٪) (وزارة التربية والتعليم ،اهداف التعليم الثانوي الاكاديمي ، ١٩٨٨ م ،ص٩ .) وتلاحظ أن شئياً من ذلك لم يتحقق.. كما أن اقتراح المسح التربوي يجعل التعليم الاكاديمي ٦٠٪ مقابل ٤٠٪ للفني بدلاً عن ١٣٪ وكل ذلك يدل على سوء التخطيط وعدم وضع الميزانية والتكلفة والتضخم في الاعتبار.

المؤسسات العمليات:

شروط القبول:

تستقبل المدرسة الثانوية الأكاديمية الطلاب الذين اتموا المرحلة الثانوية العامة (المتوسطة فيما بعد) ممن تتوفر فيهم الاستعدادات والقدرات التي تمكنهم من متابعة التعليم في هذه المرحلة وما بعدها وهى بالنسبة لطلاب القسم الأكاديمي خاصة تعتبر جسراً للجامعات. ويقبل بالقسم الاكاديمي الحاصلين على درجات أعلى (وزارة التربية والتعليم ،السياسة التعليمية الجديدة ، ١٩٧٠ م ص١١ .)

المناهج:

شهدت هذه الفترة تغيرات شاملة وكبيرة في المناهج إذ لم تشهد المناهج أي تغيير يذكر قبل ١٩٧٠. حيث أدخلت مواد جديدة تتمشى مع الروح الاشتراكية كالتربية الوطنية والتعاون وفي المدرسة الثانوية أدخلت مادة الإحصاء وأدخلت اللغة الفرنسية كلغة أجنبية ثانية.

وأدخلت أيضاً مواد الفلسفة وعلم النفس والاجتماع (المصدر نفسه) وقد الغيت هذه المواد ما عدا الفرنسية في عام ١٩٧٥. وفي عام ١٩٨٠ استبدل منهج اللغة الانجليزية بمنهج جديد (Nile Course).

وفي ١٩٨٤ عقد مؤتمر المناهج في ضوء الشريعة بعد أن تغيرت فلسفة مايو إلى فلسفة اسلامية بعد اعلان الشريعة الاسلامية (قوانين سبتمبر ١٩٨٣) وأوصى المؤتمر بإعادة صياغة المناهج وفق الشريعة الاسلامية (المصدر نفسه .) ولكن هذه التوصيات لم ترى النور حيث كانت انتفاضة أبريل ١٩٨٥ وعادت الديمقراطية الليبرالية مرة أخرى. وخلال هذه الفترة لم يحدث شيء يذكر في تغيير المناهج بخلاف (محو آثار مايو من المناهج التعليمية).

تدريب المعلمين:

ظل معهد المعلمين العالي بأم درمان الذي أنشأ في ١٩٦١ المركز الوحيد لتدريب معلمي الثانوي الأكاديمي واعدادهم وتدريب خريجي الجامعات والمبعوثين من وزارة التربية لنيل دبلوم التربية. وضم المعهد بعد أن كان تابعاً لوزارة التربية ادارياً ومالياً ولجامعة الخرطوم اكاديمياً ضم لجامعة الخرطوم في ١٩٧٤ وأصبح كلية التربية (كلية التربية ' جامعة الخرطوم ، مجلة التربية العدد الاول ١٩٩١ م ، ص ٦ .) وكما كان يتم ايفاد معلمين للخارج في القاهرة وبيروت ولندن وامريكا للتخصص في الدراسات التربوية ولكن توقف ذلك بسبب التمويل.

وتقدم الوزارة كورسات قصيرة خلال العطلات ومع ذلك حسب إحصاء ١٩٧٦ كان هناك ٥٣٪ من المعلمين غير المدربين و٢٥٪ يدرسون مواداً غير تخصصهم (وزارة التربية ، تقريرعن واقع التنظيم الاداري ،١٩٧٦ م ص٢٤ .) بينما كان نسب غير المدربين في ١٩٨٨ تصل إلى ٤٨٪ (علي حمور تدريب المعلمين ، ورقه بحثيه ،١٩٨٨ م ، ص ٢ .) وعدد المعلمين في الثانوي الأكاديمي ١٩٨٨م ٥٢٣٨ معلماً والعجز ٣٦٪.

الامتحانات ومنح الشهادة:

في عام ١٩٧٠ اصبحت درجات المواد تتفاوت حيث استبدلت التقديرات السابقة بالدرجات وفي عام ١٩٧٣ قررت امتحانات السودان أن تكون الدرجة القصوى مائة درجة. وتختلف درجة النجاح من مادة لأخرى حسب طبيعتها وصعوبتها ويشترط في منح الشهادة الثانوية النجاح في اللغة العربية إذ لا

تمنح الشهادة في حالة الرسوب في اللغة العربية مهما كانت درجة النجاح في المواد الاخرى (اللغة العربية الخاصة لأبناء الجنوب. كذلك لابد من النجاح في المواد الاجبارية الثلاث مع النجاح في مادة على الأقل من المواد الاختيارية. واذا رسب الطالب في مادة واحدة فقط من المواد الاجبارية ونجح في مادتين اختياريتين على الأقل يمنح شهادة أيضاً نسبة النجاح في النسبة العامة تحسب على أساس ست مواد (المواد الاجبارية الأربع + مادتين اختياريتين) (عصام حسين ويوسف المغربي ،نظام الامتحانات في جمهورية السودان ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، ١٩٨٦ م.)

أما بالنسبة للتقويم الصفي فظلت الامتحانات هي الوسيلة الوحيدة رغم التوصيات باستخدام كل انواع القياس الاخرى: (إن النظام التعليمي يفتقر إلى المفهوم الشامل للتقويم ويفتقر إلى اساليبه ونظمه ويكتفي بالامتحانات في نهاية المرحلة الدراسية أو نهاية العام) واوصى المسح التربوي (بتوجيه الاهتمام إلى التقويم والعمل بهما في المراحل التعليمية المختلفة والافادة من وسائلهما واساليبها المتعددة حتى تحقق الأهداف التربوية المنشودة) (وزارة التربية ، مشروع المسح التربوي، ١٩٧٦ م.) ولكن شيئا من ذلك لم يحدث. ويكون الامتحان على فترين الأولي تحسب منها ٤٠٪ من الدرجة والثانية ٦٠٪ وينقل الطالب إذا نجح في كل المواد. أو حتى إذا رسب في مادتين أما إذا رسب في ثلاث مواد فيجلس الامتحانات الملاحق) وإذا رسب في أكثر من ثلاثة مواد فيفصل (وزارة التربية ، لوائح المدرسة الثانوية ١٩٨٦ م.)

الادارة والتمويل:

بعد قيام حكومة مايو ١٩٦٩ انعقد مؤتمر التربية القومي وأصدر هيكلاً جديداً ينقسم إلى قسمين احدهما مركزي ويشمل على إدارة للتعليم العام وادارة للتعليم الفني والمهني وادارة للعلاقات الثقافية وآخر لا مركزي يشتمل على ادارات التعليم بالمديريات وفي ١٩٧٣ صدر هيكل اداري جديد يشمل خمس ادارات مركزية منها ادارة التعليم الثانوي الاكاديمي والفني.

وفي ١٩٨٠ صدر قانون الحكم الاقليمي وبموجبه انتقلت ادارة المرحلة الثانوية إلى الاقاليم بعد أن ظلت مركزية منذ أن نشأت وهي ادارة واحدة لكل من التعليم الأكاديمي والفني. أما على المستوى المدرسي ففي المدرسة الثانوية الاكاديمية فالإدارة تتمثل في المدير الذي يشرف على السياسة العامة واعداد الميزانية والاشراف على المدرسة والداخليات والغذاءات وربط المدرسة بالمحلية. يعاونه وكيل المدرسة الذي بجانب معاونة المدير يشرف على الحضور والغياب والنشاط وتدريب المعلمين الجدد كذلك هناك وظيفة رئيس الشعبة ومرشد الفصل وضباط الداخليات...(وزارة التربية ، تقرير عن واقع التنظيم الاداري ، ١٩٧٨م ، ص ٣٢ــ ٣٤ .)

أما بالنسبة للتمويل فيكاد يكون كله حكومي ولكن الجهد الشعبي يسهم كثيراً لا سيما في المباني المدرسية وبالنسبة للمدارس الشعبية غير الحكومية فان الحكومة هي التي تتولى الانفاق على المعلمين وكل ما يتصل بتمويل التعليم. ومن ناحية التمويل تنقسم المدارس إلى ثلاث فئات وهي: حكومية، ومعانة وهي مدارس شعبية تعينها الحكومية وشعبية غير معانة (المصدر نفسه .)

وكان التمويل يأتي من عدة مصادر مركزية واقليمية وتمويل شعبي على النطاق الداخلي وتمويل خارجي، دولي واقليمي ومعونات من الدول الصديقة. وفي السنوات الاخيرة من هذه الفترة قل التمويل الخارجي. واصبح التمويل الداخلي عاجزا عن تغطية النفقات بسبب بروز اولويات أخرى مثل الحرب في الجنوب واهتمام الدولة بمشروعات التنمية (ابراهيم نور، ،تمويل التعليم ، ١٩٧٦ م.)

احصائية بالمدارس الاكاديمية حسب التمويل في عام ٨٥-٨٦.

نوع	حكومي	شعبي معان	خاص	اتحاد معلمين	أجنبية
ثانوي أكاديمي بنين	١٣٨	١٤	١٣	٥٦	٤
ثانوي اكاديمي بنات	٩١	٦	٢٠	٤٢	٣

وفي ١٩٧٦ قررت لجان المسح التربوي ايقاف الاعانات عن المدارس الشعبية والسماح بانشاء مدارس ثانوية اكاديمية خاصة (وزارة التربية ، المسح العام لقطاع التربية ، ١٩٧٦ م .) وهذا يدل على أن الدولة بدأت في التخلي عن الدعم.

وعقدت لجنة التعليم بالجمعية التأسيسية حلقة دراسية حول مجانية التعليم في ٢١ و٢٢ يناير ١٩٨٩ ووصلت إلى توصية أساسية وهي (الابقاء على مجانية التعليم كقاعدة اساسية) (الجمعية التاسيسية ، لجنة التعليم والبحث العلمي ، توصيات الحلقة الدراسية حول مجانية التعليم ،يناير ١٩٨٩ م .) وللظروف الاقتصادية التي تمر بها البلاد ولتحقيق تعليم افضل ومع تقدير المشاركين واعتزازهم باسهامات المشاركين باسهامات الشعب في دعم التعليم أوصوا بالأتي:

- فرض دمغة على المستندات ذات الصلة بالتعليم (الفنادق – المسارح – السينما ...) وتقدير رسوم على المستندات ذات الصلة بالتعليم.
- تحصيل ٢٪ من أرباح المؤسسات العامة لصالح التعليم.
- انشاء مراكز تجارية وخدمية في المدارس.
- تقييد وترشيد تحصيل الأموال في المؤسسات وضبطها (المصدر نفسه .)

المرحلة الثالثه

الفترة ١٩٩٠ – ١٩٩٦م

وهذه الفترة تمثل الحكم العسكري الثالث في السودان (الانقاذ) والتي بدأت في يونيو ١٩٨٩ وتم الاعلان عن تطبيق الشريعة الاسلامية في ١٩٩٠ وفي مجال التعليم حدثت تطورات وتغيرات تمشياً مع المبادئ الجديدة.

الفلسفة والأهداف:

اقتضت التغيرات التي حدثت إلى ضرورة مراجعة فلسفة التربية بصورة عامة وتحديد الغايات والمرامي التي تسعى الدولة لتحقيقها من خلال النظام التعليمي إذ (إن الاسلوب الذي اتبع في الماضي في صياغة الأهداف لم يساعد في تطور المناهج الدراسية ولم يحدث التغيير المناسب في الشخصية السودانية) (عبد السلام محمود وسليمان علي ، ورقة السياسات والمناهج ، مؤتمر سياسات التعليم ١٩٨٧ / ١٩٩٠ · قاعة الشارقه الخرطوم .)

لذلك اتجهت انظار التربويين لصياغة اهداف تنطلق من فلسفة واضحة لبناء أمة ترتبط بأصولها الحضارية وفيها ومعداتها ومن هذه الأهداف:

- العمل على ترسيخ العقيدة الدينية وبناء السلوك الفردي والجماعي المرتكز على التعاليم السماوية.
- اشاعة روح الوحدة الوطنية وبناء مجتمع الاعتداد بالنفس والاعتماد على الذات وتنمية روح العمل.
- تأصيل المعرفة بحيث تكون تابعة من الدين الاسلامي (المصدر نفسه .) واستمرت من خلال هذه الفلسفة والأهداف أهداف المرحلة الثانوية وهي أهداف تدعوا للتأصيل المعرفي واسلمة المناهج وغرس الروح الجهادية وتنشئة الشباب على ذلك. هذا إضافة إلى أهداف التعليم الثانوي السابقة.

الهيكل والبنية:

وفي مجال هيكل وبنية التعليم فقد تقرر الغاء نظام المراحل الثلاث الذي كان معمولاً به في السابق واستبداله بسلم تعليمي جديدة (شكل – ٦) يتكون من مرحلتين فقط الأولي: وهي مرحلة الأساس ومدتها ثمان سنوات تمثل مجموع سنوات الدراسة للمرحلتين الابتدائية والمتوسطة السابقتين مع اختصار عام كامل أما المرحلة الثانوية فمدتها ثلاث سنوات يدخلها من يجتاز الامتحان بعد نهاية الصف الثامن (المصدر نفسه.)

وتقرر ايضاً مد العام الدراسي من ٣٣ اسبوعاً دراسياً (٢٠٠ يوم) إلى ٤٠ أسبوع (٢٤٠ يوم) وبذلك يتم إضافة ٤٠ يوماً كل سنة وهو ما يعادل ٣٢٠ يوماً دراسياً خلال ثمان سنوات مما يعنى اضافة أكثر من العام الذي خصم.

أما بالنسبة للتعليم الثانوي والذي لا زال مفصولاً بشقيه الاكاديمي وغير الاكاديمي (الفني والمهني) رغم الاقتراحات التي قدمت في السنوات الماضية فقد رأت السياسة الجديدة ضرورة الموازنة بين التعليم الاكاديمي والفني من حيث أن هناك عدة مؤتمرات سابقة تحدثت عن عكس النسبة الحالية بين التعليم الفني والتعليم الاكاديمي (١٥٪ الفني بينما الاكاديمي يمثل ٨٥٪). وكان الامل أن يساعد في اكساب الطلاب مهارات تساهم في الانخراط في عمل مفيد للتنمية. (كما أن هناك قناعة عند المشتغلين بقضايا التعليم في السودان بعدم جدوى التعليم الثانوي الاكاديمي بوضعه الحالي (المصدر نفسه .)

أما المدرسة الثانوية الجديدة والتي اقترحت فهي مرحلة ثانوية متعددة المجالات موحدة الشهادة (اكاديمي – فنى – دراسات اسلامية) وتمتد إلى ثلاث سنوات ومن المقترحات التي قدمت حول هذه المدرسة اقامة أربعة أنواع من المدارس يختار منها التلميذ في نهاية مرحلة الاساس نوع المدرسة التي يود الانضمام إليها بحيث يكون كل نوع من هذه الأنواع الأربعة موجود في المحافظة أو الولاية على أن يختار التلميذ المساق الذي يرغب فيه في بداية الصف الثاني وتكون أنواع المدارس كالآتي:

(أ) المساق العلمي + المساق الأدبي + المساق الزراعي.

(ب) المساق العلمي + المساق الأدبي + المساق الصناعي

(ج) المساق العلمي + المساق الأدبي + المساق التجاري.

(د) المساق العلمي + المساق الأدبي + المساق النسوي.

نمو المدارس:

وبهذا فإن المدارس الثانوية الاكاديمية تضاعفت اعدادها بصورة كبيرة جداً ففي خلال الحكومة الحالية ارتفع عدد المدارس الثانوية الاكاديمية وفي غضون سبع سنوات فقط من ٥١٥ مدرسة في ١٩٨٩ إلى ٩٢٧ مدرسة في ١٩٩٥، (وزارة التربية، كتاب الاحصاء التربوي ١٩٧٠ ــ ١٩٩٤ م ، ١٩٩٥ م.) ومن المتوقع أن يكون العدد مضاعف بعد تحويل كل المدارس المتوسطة السابقة إلى مدارس ثانوية . بينما لم يصل هذا العدد الخيالي من المدارس خلال ٩٠ عاماً من مسيرة التعليم في السودان .. بينما نجد الزيادة في الفني قليلة مقارنة بالاكاديمي ونجد ان نسبة التعليم الاكاديمي بالنسبة للفني قد ارتفعت من ٨٥٪ إلى ٩٠٪ (وزارة التربية ، الاحصاء التربوي ،١٩٩٤ ــ ١٩٩٥) وهذه دلالة على أن التخطيط لم يكن قد تم بصورة جيدة ودون النظر إلى التكلفة والمناهج وتوفر المعلمين إذ تفتقر هذه المدارس إلى المعلمين المؤهلين والمدربين.

المؤسسات والعمليات:

القبول:

يتم القبول للمرحلة الثانوية لكل الناجحين في مرحلة الأساس وتتفاوت درجة القبول من ولاية لأخرى حسب ما يتوفر فيها من مدارس.. وحسب نسبة النجاح فيها.

المناهج:

في مرحلة الأساس تقرر بناء المنهج على المنهج المحوري والمواد الدراسية المتصلة.

أما في الثانوي فلأن طبيعة المرحلة تقتضى أن تظهر الطبيعة الخاصة لكل مادة بصورة واضحة حتى تساعد في اختيار التخصص مستقبلاً لذلك تقرر أن يبنى المنهج في هذه المرحلة على نظام المواد الدراسية المنفصلة (عبد السلام وسليمان علي ، ١٩٩٠ م.) وذلك حتى يخرج الطالب بمساحة كبيرة من الأسس العلمية مع تجنب الحشو.

وقد تم إدخال مواد جديدة في المنهج منذ عام ١٩٩٢ وهي الدراسات الاسلامية. الدراسات البيئة – اللغة العربية الاختيارية. كما تم استبدال منهج اللغة الانجليزية (Nile Course) بآخر جديد هو (Spine).

تدريب المعلمين:

بالرغم من التوسع الكبير في مؤسسات اعداد المعلمين حيث بلغ عدد كليات التربية في عام ١٩٩٦ أربعة عشر كلية للتربية لإعداد معلمي المرحلة الثانوية في السودان (وزارة التربية والتعليم العالي والبحث العلمي، دليل القبول للجامعات والمعاهد العليا السودانية ١٩٩٥ ــ ١٩٩٦ .)

ويوجد نقص في المعلم المدرب وذلك بسبب الهجرة والفروق عن العمل بالتدريس لأنها اصبحت طاردة حيث تمت الاستعانة بغير المتخصصين للتدريس بدون اي تدريب اكاديمي أو مهني.

وكما تمت الاستعانة بمجندي الخدمة الالزامية في التدريس بهذه المرحلة. واستعانت بعض الولايات بمعلمي المرحلة المتوسطة للتدريس بالمرحلة الثانوية. مما جعل الطلاب يلجأون للكورسات والدروس الخاصة. والتي دفعت بالمعلمين ذوي الخبرة لممارسة هذه المهنة رغم آثارها التربوية السيئة.

الامتحانات ومنح الشهادات:

بالنسبة للامتحانات الصفية لم يطرأ عليها أي تغيير بل ظلت كما كانت سابقاً.

وبالنسبة لامتحان الشهادة الثانوية فبعد اضافة مواد: اللغة العربية الاختيارية – الدراسات الاسلامية – والدراسات البيئية في اصبح على الطالب أن يختار سبعة مواد على الأقل أربعة منها إجبارية (اللغة العربية – اللغة الانجليزية – الرياضيات – الدين) وتسعة على الأكثر. وأصبح عدد المواد التي تحسب منها النسبة المئوية للطالب سبعة بدلاً عن ست وهى المواد الاجبارية الأربعة + أحسن ثلاث مواد اختيارية.كما عدلت نسبة النجاح لتصبح ٥٠٪ لكل المواد بما فيها اللغة الانجليزية والرياضيات (لجنة امتحانات السودان ، لوائح امتحانات الشهادة السودانية الثانوية ،١٩٩٢ .)

الإدارة والتمويل:

من فلسفة الحكومة في ذلك العهد الاتجاه نحو اللامركزية لذلك أصبح الاشراف كاملاً على التعليم الثانوي وغيره من حيث ادارته وتمويله ولائياً يتبع لوزارات ولائية حيث توجد ٢٦ وزارة للتربية في ٢٦ ولاية بها مدير عام للوزارة ومدير للمرحلة الثانوية (ومدراء للادارات الأخرى).

بالنسبة للتمويل فان ما توفره الدولة لا يغطي ١٤٪ من المقترح لمقابلة احتياجات التعليم ورغم المجهودات المختلفة الدعم الولائي والمركزي لا يتجاوز الدعمان معاً ٢٠٪. وتسعى الدولة للبحث عن وسائل أخرى استثمارية لتمويل التعليم واعادة النظر في مجانيته (عبد السلام وسليمان ،١٩٩٠ م .) وهناك بعض الولايات تفرض رسوماً على السلع الاستهلاكية مثل السكر لدعم التعليم أو المعلمين. كما تفرض رسوم على الطلاب لذلك كما حدث في ولاية الخرطوم. وعلى كل اصبحت التكلفة عالية جداً بسبب التضخم وأصبح من الصعب على الدولة أن تسد الثغرات وأصبح من الصعب على المواطن تحمل عبء هذه التكلفة.

الخاتمه

يخلص الباحثان من هذه الدراسة القصيرة والتي لم تغطى إلا جزء يسيراً وجانباً صغيراً عن تطور هيكل وبنية التعليم الثانوي في السودان في شقه الاكاديمي إلى أنه رغم المناداة بتقليل نسبة التعليم الثانوي الاكاديمي إلا أنه في تزايد مستمر. رغم أن بلداً فقيراً كالسودان لا يصلح فيه هذا النوع من التعليم فهو أحوج إلى تعليم تقنى ومهني وفني حتى يستطيع النهوض بمشروعاته التنموية.

وتخلص هذه الدراسة أيضا إلى أن الاقتراحات المقدمة بشأن المدرسة المتعددة التخصصات منذ لجان المسح التربوي في ١٩٧٦ ومؤتمر سياسات التعليم ١٩٩٠ والاستراتيجية القومية الشاملة ١٩٩٢ ــ ٢٠٠٢ وهذه الأخيرة دعت إلى رفع التعليم الفني إلى ٦٠٪ في سياق المدرسة الثانوية الشاملة واختيار مساقاتها وفق حاجات البيئة الطبيعية والاجتماعية التي تقوم فيها المدرسة (الاستراتيجية القومية الشاملة (١٩٩٢ ــ ٢٠٠٠) ، المجلد الاول ص ٦٧) كل تلك المقترحات هي مقترحات حسنه ومقبوله ولكن تنفيذها يحتاج إلى امكانات هائلة وتجهيزات كبيرة فالمدارس الفنية الموجودة حالياً تفقد ابسط

المقومات فكيف بمدرسة شاملة في كل أنحاء القطر. إذن الأمر يحتاج إلى تأني وروية ودراسة واعداد وفترة زمنية وخير مثال في ذلك بريطانيا التي نفذت فيها المدرسة الشاملة بعد فترة طويلة من التجارب وفي ذلك يقول نيقولا بونكو نجاك استاذ التربية المقارنة في جامعة بلغراد: (كان علينا أن ننتظر عقوداً من الزمن حتى نراها تتجسد في تدابير محسوسة وتقضى إلى ظهور نظم جديدة للتعليم الثانوي) (نيكولا بوكونجاك ، ١٩٧٦ م ، ص٣٣٢ .)

ولذا يرى الباحثان عدم الاستعجال في تنفيذ السياسات فهناك حوجة إلى **(Evolution)** تدرج في العمليات والمؤسسات التربوية وليس إلى **(Revelation)** ثورة . فلقد مرت على البلاد منذ الاستقلال اكثر من ست حكومات اتت كل منها بفلسفة مختلفة وتصور مختلف وصاغت أهدافاً عاجلة وتتكلف أموالاً طائلة في محو آثار نظام سابق. لذا فلابد أن تنبع الاهداف من فلسفة المجتمع مع مراعاة ظروفه المختلفة وتمايزاته وطبيعته حتى نضع نظاماً تعليماً تضمن له الاستمرارية والبقاء.

وحتى تستفيد من الأموال التي تنفق من تغيير المنهج ليتماشى مع نظام حكم معين في تطوير هذا المنهج ليتماشى مع مواكبة العلم والتقدم مع الاخذ في الاعتبار فلسفة وأهداف المجتمع النابعة من داخله.أن التوسع الرأس في أنشاء الجامعات كان ينبغي أن يوجه إلى التوسع الأفقي في المدارس الثانوية وتطويرها إلى مدارس شاملة تضمن التخصصات المهنية والفنية والتقنية والتي يجب مراعاة حوجة سوف العمل والتنمية لها. لابد من البحث عن وسائل مضمونة لتمويل التعليم حتى يكون استثماراً جيداً. بالنسبة لإعداد وتدريب المعلمين فأن العبرة ليست في إعداد المعلمين بفتح المزيد من كليات التربية وانما لابد من تحفيز المعلم واصلاح حاله حتى يستقر فالمشكلة ليست في تخريج اعداد أكثر منهم بقدر ماهي في جذبهم للعمل في التدريس والتي اصبحت مهنة طاردة. رغم الزيادات في الأجور والوعود بتحسين الهيكل الوظيفي والرواتب.

لابد اخيراً وليس آخراً من البحث عن صيغة مثلى للإمتحانات والتي أصبحت الهم الأول والأوحد للطلاب بل حتى للمدارس فالطالب يتدرب في كورسات عديدة على حل الامتحانات.. دونما تحقيق لأي هدف من أهداف المرحلة الثانوية مثل (تنمية التفكير والبحث والعلمي).

وهذا الأمر حذرت منه اللجنة الدولية للتعليم الثانوي قبل أكثر من اربعين عاماً وقد جاء في التقرير: ((ان نجاح المدرسة يقاس بعدد الفائزين في الامتحانات من خريجيها وأن الامتحانات وسيطرتها تقضى على مجهود يوجهه النظار والمدرسون لتلاميذهم.. (حكومة السودان ،تقرير اللجنة الدولية ١٩٥٥ ، ٤ .) لذا لابد من الاستفادة من الأخذ بتجارب الدول خاصة ما يناسبنا منها. والاستعانة بالخبراء في التربية والمتخصص فيها في صياغة الأهداف ووضع أسس التربية وفق احتياجات البلاد وامكانتها واشراكهم في صنع واتخاذ القرارات التي تتعلق بالتعليم. وأخيراً هذه محاولة متواضعة للبحث في مجال التعليم الثانوي الأكاديمي وتطوره. حتى يتم الوقوف على تجارب الماضي حتى تستطيع البلاد أن تستشرف الحاضر وتستطلع المستقبل يرى الباجثان أن مجال البحث ما زال مفتوحا أمام الباحثين ليرتادوا هذا المجال لينفضوا الغبار عن وثائق عديدة (بمركز التوثيق التربوي). تضم قرارات وتوصيات لجان عديدة كلها كانت حبراً على ورق.. فالتقليد السائد في مدارسنا الاكاديمية هو ذات التقليد التي وقفت عليه اللجنة الدولية منذ عام ١٩٥٥.

المصادر والمراجع:

١. ابراهيم نور، اهداف التربية والتعليم في السودان، التوثيق التربوي، ١٩٧٣م.

٢. ابراهيم نور، تمويل التعليم، ١٩٧٦، التوثيق التربوي

٣. الاستراتيجية القومية الشاملة (١٩٩٢ ــ ٢٠٠٠) المجلد الأول.

٤. بخت الرضا، أهداف التربية العامة، ١٩٨٨ (التوثيق التربوي)

٥. الجمعية التأسيسية، لجنة التعليم والبحث العلمي، توصيات الحلقة الدراسية حول مجانية التعليم، ٢١/٢٢ يناير ١٩٨٩.

٦. حكومة السودان: تقرير اللجنة الدولية للتعليم، عن التعليم الثانوي (نوفمبر ١٩٥٥)

٧. عبد السلام محمود وسليمان على سليمان، ورقة السياسات والمناهج، مؤتمر سياسيات التعليم، ١٩٨٧/ ١٩٩٠م قاعة الشارقة الخرطوم.

٨. عبد الله كريم الدين، القياس والتقويم والاختبارات، التوثيق التربوي ١٩٨٦.

٩. عصام حسون ويوسف المغربي، نظم الامتحانات في جمهورية السودان، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ١٩٨٦.

١٠. كلية التربية جامعة الخرطوم ووزارة التربية، فلسفة واهداف التربية في السودان، مؤتمر قضايا التعليم العام، فبراير ١٩٨٧.

١١. كلية التربية، جامعة الخرطوم، مجلة التربية، العدد الأول، ١٩٩١.

١٢. لجنة امتحانات السودان، لوائح امتحانات الشهادة الثانوية، ١٩٩٢م

١٣. محمد الحسن أحمد: الندوة العلمية الثانية لعمداء كليات التربية السودانية ، كسلا (١٩٩٢).

١٤. محمد عمر بشير: تطور التعليم في السودان ١٨٩٨ ــ ١٩٥٦: الطبعة الثانية. بيروت (١٩٨٣).

١٥. محى الدين صابر، السياسة التعليمية الجديدة (السلم التعليمي الجديد) ٢٤ فبراير ١٩٧٠)، التوثيق التربوي.

١٦. نيقولا.م. بوتكونجاك: المدرسة الثانوية في أوربا: مستقبليات المجلد ١٦ العدد ٣ (١٩٨٦). اليونسكو.

١٧. وزارة التربية والتعليم العالي والبحث العلمي، دليل القبول للجامعات والمعاهد العليا السودانية، ١٩٩٥ ــ ١٩٩٦

١٨. وزارة التربية والتعليم، التقرير السنوي لوحدات التخطيط والمناهج، مكتب النشر لعام ١٩٦٧ ــ ١٩٦٨.

١٩. وزارة التربية والتعليم، السياسة التعليمية الجديدة، ١٩٧٠، التوثيق التربوي.

٢٠.وزارة التربية والتعليم، المجلس الاستشاري للتعليم العام، أهداف التعليم الثانوي الأكاديمي، وكالة التعليم الثانوي (١٩٨٨)، التوثيق التربوي.

٢١.وزارة التربية، الاحصاء التربوي، ١٩٩٤ ـ١٩٩٥

٢٢.وزارة التربية، المسح العام لقطاع التربية، ١٩٧٦، التوثيق التربوي.

٢٣.وزارة التربية، تقرير عن واقع التنظيم الاداري في السودان، مقدم الى اجتماع وكلاء وزارة التربية العرب بالاسكندرية١٩٧٦، التوثيق التربوي.

٢٤.وزارة التربية، كتاب الاحصاء التربوي، ١٩٩٤ ــ ١٩٩٥م.

٢٥.وزارة التربية، كتيبات الإحصاء، ١٩٧٠ ــ ١٩٨٠.

٢٦.وزارة التربية، لوائح المدرسة الثانوية ١٩٨٦م.

٢٧.وزارة التربية، مشروع المسح التربوي، تقرير لجنة المحتوى التربوي، أكتوبر ١٩٧٦.

٢٨.وزارة التربية، مؤتمر استراتيجية التربية ١٩٧٣ التوثيق، التربوي.

٢٩.وزارة المعارف: دليل التربية والتعليم، مكتب النشر، الخرطوم، ١٩٥٨.

٣٠.وزارة المعارف، التخطيط الجديد للتعليم في السودان، ١٩٩١ .

٣١.وكالة التعليم الثانوي، لقاء وكالة التعليم الفني باللجنة العامة للمناهج ببخت الرضا، (التقرير الختامي)، ١٩٩١.